

اسس ومبادئ الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في ضوء فكر

الإمام علي (عليه السلام) (بين المنهج والتطبيق)

أ. م. د. حمدان رمضان محمد

أ. م. د. عائدة محمد عبيد

المقدمة:

وقد اشارت المصادر إلى ان رسول الله (ص) قد اخذ الامام علي (عليه السلام) وضمه أتليه بسبب الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها قريش^(١)

إن الإسلام الحق، يدعو إلى إقامة نظامه الاجتماعي و السياسي على العدل الخالص والحق المحض، فليس في أي تشريع من تشريعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يتجافى مع الصالح العام، ولا ينشد تطور الإنسان وتقدم حياته. فقد عالج الإسلام جميع قضايا الإنسان ووضع الحلول لجميع مشاكله. وكانت المبادئ التي بشر بها الرسول(ص) والتي جسدها(ص) في حياته، والتي تقوم على أساس الاعتقاد والإيمان بالله والعدل الاجتماعي واحترام الكرامة الإنسانية، لم يستطع أن يكمل مسيرتها وتجسيدها بعد الرسول(ص)، باستثناء علي بن أبي طالب(ع)، الذي أقام نظامه القويم الذي يضمن للناس الحرية والعدل جميعاً.

فقد جاء في حلية الاولياء: ان الإمام علي(ع) كان يأمر بيت المال في كل عشية خميس بتوزيع كل ما فيه، فينضح بالماء ثم يصلي فيه ركعتين، فلا تأتي الجمعة وفي بيت المال شيء^(٢). وجاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي: ان الإمام علي كان ينضح بيت المال، ثم ينتقل فيه ويقول: ((اشهد لي يوم القيامة، اني لم احبس فيه المال على المسلمين))^(٣). وجاء في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: ان الإمام علي كان يعطي العطاء في السنة ثلاث مرات، واذا اتاه مال بعد استكمال عطاءه من بيت المال لثلاث مرات، لا يؤخره للسنة القادمة، بل يقسمه في نفس السنة. وقد اتاه مال من اصبهان، فقال: ((اغدوا الى العطاء الرابع، اني لست لكم بخازن. وقسم الحبال، فاخذها قوم وردها قوم))^(٤). بل ان الإمام علي(ع)، كان لا يؤخر عطاء الناس من بيت مال المسلمين، اذا اتاه مساءً للصباح، وقد شهد للإمام(ع) بمثل هذه المواقف. فقد جاء في كتاب الامالي للشيخ

المفيد: انه قد أُتي بـمال عند المساء، فقال (ع): ((اقسموا هذه المال، فقالوا: قد امسينا يا امير المؤمنين، فأخره الى غد . فقال لهم: تقبلون* لي ان اعيش الى غد ؟ فقالوا: ماذا بايدينا ؟ قال: فلا تؤخروه حتى تقسموه، فأتي بشمع، فقسموا ذلك المال تحت ليلتهم))^(٥).

من جانب آخر، كان (ع) لا يؤخر ما في بيت المال من الأموال، بل كل عائداته وموجوداته. فقد ذكر المعتزلي: انه (ع) كان يقسم بين الناس الابرار* والحرف** وكذا وكذا^(٦).

فالمال مقرر في ملكية الأفراد، لا يجوز أن يجبس في أيدي فئة معينة من الناس، حتى لو كان الخليفة نفسه، فالمال في القرآن الكريم والحديث، مال الجماعة أولاً ولا ينال منه الأفراد الا بقدر اخذ من حاجتهم إليه ومن سعيهم في سبيله، فالمال ليس إلا واسطة لإقامة حدود العيش بالنسبة للكائن الاجتماعي^(٧).

لهذا كان (ع) حازماً اتجاه ولاته في آليات تصرفهم بالمال العام، لا بل لا يتوانى هذا الحزم وهذه الشدة حتى مع افراد عائلته، فعندما بلغه ان احد عماله يأكل ما تحت يديه من المال العام، بعث اليه على عجل، فقال له (ع): ((فأتق الله واردد الى هؤلاء القوم اموالهم، فانك ان لم تفعل، ثم امكنني الله منك، لا عذرني الى الله فيك والله لو ان الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلت، ما كانت لهما عندي هواده، ولا ظفر مني بارادة، حتى آخذ الحق منهما، وازيل الباطل عن مظلمتهما))^(٨).

كان (ع) لا يقبل ان يكون المال دولة بين الاغنياء، فيقول: ((ان الله فرض على الاغنياء في اموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا وعروا وجهدوا في منع الاغنياء، فحق على الله ان يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه))^(٩).

من هنا كان هم الإمام (ع) في سياسته المالية بشكل عام، هو تأمين الحاجات الضرورية للجميع حتى يتجسد التوازن الاقتصادي بين الطبقات داخل المجتمع الاسلامي. وقد حقق (ع) هذا الهدف ايام حكومته، ولأستمر ذلك لو امتدت فترة خلافته وترسخت هذه المبادئ بشكل اعمق. حيث جاء في فضائل الصحابة لابن حنبل: ((ما اصبح بالكوفة احد الا ناعماً؛ وان اوطأهم منزلة، ليأكل من البر ويجلس في الظل ويشرب من

ماء الفرات))^(١٠). فكان(ع) جل اهتمامه هو حماية الطبقة السفلى في المجتمع، وقد اوصى عماله وولاته، على التأكيد بضرورة حماية هذه الطبقة الضعيفة، وجعل هذا الاهتمام من اولويات سياسته المالية، فقد كتب لاحد ولاته: ((انظر الى ما اجتمع عندك من مال الله، فاصرفه الى قبلك من ذوي العيال والمجاعة، مصيباً به موضع الفاقة والخلات*، وما فضل عن ذلك فأحمله الينا لنقسمه فيمن قبلنا))^(١١). ويستمر تركيز الإمام(ع) على العناية الخاصة بهذه الطبقة ذات السواد الاعظم في المجتمع الاسلامي. ففي عهده(ع) للأشتر: ((اعلم ان الرعية طبقات... ثم الطبقة السفلى من اهل الحاجة والمسكنة، الذين يحق رفدهم ومعونتهم وفيء الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه))^(١٢).

ومن افراد هذه الطبقة التي كان(ع) يهتم بها، هي طبقة الايتام، فكثير من الشواهد التي تدل على ان الإمام(ع) كانت عنايته خاصة جداً للايتام وخصوصاً في الجانب المالي. ونقلت الروايات عنه كمواقف انسانية نحو رعايته بهذه الطبقة. فقد روي في اصول الكافي: ((فقد جاء عسل وتين من همدان وحلوان، فأمر(ع) العرفاء ان يأتوا باليتامى فأمكنهم من رؤوس الازقاق يلحقونها؟ فقال: ان الإمام ابو اليتامى، وانما العقتهم هذا برعاية الآباء))^(١٣). وهذه رؤية الإمام(ع) لأبوته للايتام داخل حكومته، وهي عنده مسؤولية اقتصادية وانسانية واجبه تجاههم، تشمل طابع توظيف السياسة المالية تجاه الايتام من قبل الحاكم السياسي.

ومن السياسة المالية التي سلكها وطبقها الإمام(ع)، والتي تعكس ابعاد العدالة الاجتماعية في المجال الاقتصادي، ضمن ادارة حكومته، هو النهي عن التبذير واسراف بذل المال العام وتحريم ذلك وعدم الجود فيه. فقد كان(ع) ينهى عماله وولاته بذلك. وكذلك كان يحرم الامتيازات المالية للاولاد والمقربين، ونبد التفريق في العطاء على اساس أي اعتبار، بحيث كان(ع) يعدد المال العام امانة لدى العاملين في اطر الدولة، وكان لايسمح لهؤلاء في بذل هذا المال وتوزيعه هدايا وهبات. فقال(ع): ((جود الولاة بفيء المسلمين جور وختر*))^(١٤). وجاء في الاستيعاب لابن عبد البر: ان الإمام(ع) كان يُبدي حذراً في توزيع المال العام أزاء المقربين اليه، ولم يستثن احد من ذلك، فقد كان

لا يترك في بيت المال شيئاً، الا ما يعجز عن قسمته في يومه. ويقول: ((يا دنيا غري غيري، ولم يكن يستأثر من الفياء بشيء، ولا يخص به حميماً ولا قريباً))^(١٥). ويقول ايضاً(ع): ((ألا وان اعطاء المال في غير حقه تبذير واسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا، ويضعه في الآخرة، ويكرمه في الناس ويهينه عند الله..))^(١٦).

ويقول محمد الريشهري: ان الإمام علي(ع) كان يحث، بل يعمل على التقشف في المال العام، والاحتياط في صرفه، فمن الواضح ان نهج الإمام(ع) في صرف المال العام، يشد اليه الانظار، ويوحى بالدروس والعبر، وانه لكي يدفع ولاته، بل جميع أفراد مملكته والعاملين فيها، إلى انتهاج اقصر نهايات التقشف وصيانة الاموال العامة، فقد عمم(ع) امراً ادارياً، حث فيه هؤلاء ان لا ينسوا هذا المبدأ، بل راح يحثهم على الاقتصاد حتى في امر الكتابة، باختصار الكلام وقصد المعاني وعدم الاكثار بالارسال والخطب، لأنها تبذير للمال العام، لأن في ذلك في نظره ما يجلب الضرر في اموال المسلمين التي لا تتحمل ذلك^(١٧). فقد ربط(ع) المقتصدين بصفة المتقين، فيقول: ((منطقهم الصواب، وملبسهم الاقتصاد))^(١٨). وكثير ما كان(ع) يحث على عدم التبذير حتى في المال الشخصي، فيقول: ((كن سمحاً ولا تكن مبذراً، وكن مقدراً ولا تكن مقتراً))^(١٩). وقد كان(ع) يحرص بنفسه وسلوكه العملي في انتهاج منهج البساطة والاقتصاد في التصرف في بيت المال، وربما الباحث في هذا الشأن قد يبعث على الدهشة، اذ لا بد من تطبيق منهج البساطة والتواضع والتدبير في مختلف شؤون الحياة. ولذلك حرص(ع) كل الحرص على انتهاج البساطة والاقتصاد في كل الشؤون الفردية والاجتماعية، فسلوك الحاكم اذا كان يمثل هذا المنهج، فالشعب سيسلك هذا فالناس على دين ملوكهم^(٢٠). ودليل ذلك ما جاء في كتاب الاختصاص للشيخ المفيد يؤكد فيه وبأسلوب محقق: انه دُخل على الإمام علي(ع) قبل ان يستشهد بيوم، فشهدوا جميعاً انه قد وفر فيئهم، وظلف* عن دنياهم، ولم يرتشي في اجراء احكامهم، ولم يتناول من بيت مال المسلمين، ما يساوي عقلاً، ولم يأكل من مال نفسه، الا قدر البلغة، وشهدوا جميعاً، ان ابعد الناس منهم بمنزلة اقربهم منه^(٢١).

هكذا كانت مجمل السياسة المالية عند الإمام علي(ع)، فقد كانت تمثل وقفة انسانية تعكس كل جوانب العدالة الاجتماعية في الاسلام، من خلال ضبط بيت المال وفق الرؤيا والمنهج الاسلامي، واتباع السياسات المالية الصحيحة، من حيث انفاق عائدات بيت المال في مكانها المقرر وضمان حق الفقراء والايتام والعاجزين وكافة متطلبات مؤسسات الدولة، وكانت سياسته المالية، تقوم على تقسيم الفائض بعد ان يتم اعطاء المذكورين حصصهم من بيت المال، لذلك كانت سياسته المالية، تمثل العدالة في تقسيم وتوزيع الثروات العامة والموارد من خلال جعل اولوية للضمان الاجتماعي، والاهتمام بالطبقات الضعيفة والمحرومة، وايضاً حثه المتواصل على عدم حبس الحقوق العامة والاسراع في انفاقها لمستحقيها.

سياسة الاشراف المباشر على السوق من قبل الإمام(ع):

أن ما يحتله السوق من اهمية بالغة في الاقتصاد وحياة الناس ومعيشتهم، دفع الى حرص الإمام(ع) على ممارسة اشراف مباشر عليه، حيث كان يراقب السوق شخصياً في اطار برنامج يومي من قبله في كافة اسواق الكوفة، ويعتبر ذلك مهمة من مهمات الخليفة، وهو يحث الباعه على التزام التقوى والاحتراس عن التطفيف والكذب والظلم والاحتكار، ويناهم عن ضروب المعاصي التي قد ينزلقون اليها في هذا المجال، كما يطلب رعاية الانصاف وتحري الاخلاق الاسلامية في التعاطي مع المشترين.

لقد كان(ع) يخرج صباح كل يوم ويطوف اسواق الكوفة، سوقاً سوقاً يقف على اهل كل سوق ويراقب اعمالهم وينصحهم^(٢٢). وكان يخاطب(ع) جميع المشتغلين في السوق، فيقول: ((يامعشر التجار، اتقوا الله، قدموا الاستخارة وتبركوا بالسهولة، واقربوا من المبتاعين، وتزيناوا بالحلم وتناهوا عن اليمين، وجانبوا الكذب، وتجاؤا عن الظلم وانصفوا المظلومين، ولا تقربوا الربا، واولفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس اشياءهم، ولا تعثوا في الارض مفسدين. فيطوف في جميع اسواق الكوفة، ثم يرجع ويتفقد الناس))^(٢٣).

ان الإمام(ع) كان يراقب عمليات البيع والشراء، ويؤكد على ما جاء في كتاب الله والعمل بسنة نبيه(ص) في المعاملات من البيع والشراء. وجاء في دعائم الإسلام: ان

الإمام (ع) ينهى عن الغش في السلعة، فعندما يأتي إلى السوق ويخاطب كافة اصحاب المهن فيه، ويقول لهم بأعلى صوته: ((يا معشر القصابين لا تنخعوا، ولا تعجلوا الانفس حتى تزهق، واياكم والنفخ في اللحم للبيع، فإني سمعت رسول الله (ص) ينهى عن ذلك، ثم أتى للتمارين فقال: أظهروا من رديء بيعكم ما تظهرون من جيده، ثم أتى السماكين فقال: لا تبيعوا الا طيباً واياكم وما طفا، ثم اتى إلى الكناسة* فإذا فيها انواع التجارة؛ من نحاس، ومن بائع، ومن قماط، ومن بائع ابل، ومن صيرفي، ومن خياط، ومن بزاز، فنادى بأعلى صوته: ان اسواقكم هذه يحضرها الايمان، فشوبوا ايمانكم بالصدق، وكفوا عن الحلف؛ فإن الله عز وجل لا يقدر من حلف بأسمه كاذباً))^(٢٤).

وهنا يراعي الإمام (ع) ويراقب كل تحركات الباعة والمشتريين، ويراقب ويحث على ذبح الحيوان وتذكيته على الطريقة الشرعية، ويدعو ويحث على الصدقة وعدم إتيان الحلف في البيع والشراء، لأن الحلف له مساوئ تعرقل عملية الرزق، فيقول (ع): ((يا اهل السوق، اتقوا الله واياكم والحلف، فإنه ينفق السلعة ويمحق البركة، فإن التاجر فاجر الا من اخذ الحق واعطاه. والسلام عليكم))^(٢٥).

كان الإمام (ع) ينهى باستمرار عن الغش في التعامل، ويؤكد على حرمة ويتولى هذه المسؤولية بنفسه، ويعاقب من يتلبس بممارسة الغش. ففي دعائم الإسلام: ((كان الإمام علي (ع)، يمشي في الاسواق ويده درة يضرب بها كل من وجد من مطفف او غاش في تجارة المسلمين، قال الاصبغ: قلت له يوماً انا أكفيك هذا يا امير المؤمنين، واجلس في بيتك! قال: ما نصحتني يا اصبغ))^(٢٦).

ومن آليات مراقبة عمليات السوق، كان (ع) يراقب الاسعار في السوق ويحاسب من يغالي في اسعار البضائع والسلع. فقد جاء في فضائل الصحابة عن ابي الصهباء: ((رأيت علي بن ابي طالب بشط الكلا يسأل عن الاسعار))^(٢٧). حيث يحث (ع) على تخفيض الاسعار وعدم استغلال الناس ايام القحط، ويحث (ع) على الحسن في المعاملة بين الطرفين، فقد كان (ع) يمر على الباعة في السوق فيقول به: ((احسنوا ارضعوا بيعكم على المسلمين؛ فإنه اعظم للبركة))^(٢٨).

ان الإمام علي(ع) كان يمشي في الاسواق وحده وهو خليفة المسلمين ورأس السلطة السياسية، يمارس واجباته السياسية في مجال الاقتصاد ومراقبة السوق ويمارس واجبته الانسانية كانسان. فقد جاء في البداية والنهاية: ان الإمام علي يمشي في السوق، ويرشد الضال ويعين الضعيف، ويمر بالبيع والبقال فيفتح عليه القرآن ويقرأ: ((تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين))^{*}، فقال الإمام علي: هذه الآية نزلت في اهل العدل والتواضع من الولاة واهل القدرة من سائر الناس^(٢٩).

ومن اوجه سياسة الاشراف المباشر على السوق، محاربة الإمام(ع) الاحتكار والمال الحرام. والاحتكار هو حبس السلعة وبيعها بأسعار باهضة^(٣٠). لقد تعامل(ع) مع التجار والصناع الذين يحملون هذه الصفة مع المجتمع تعاملأ حاداً، لأن في الاحتكار ضرراً للمجتمع ويعتبر من المآخذ السلبية على الحاكم، اذا لم يتخذ الموقف المطلوب في حدود العدل، لذلك فقد انزل عقوبات شديدة رادعة لمن يخالف، وهذا العقاب الصارم يجب ان يكون في حدود الشريعة الاسلامية. وكانت كتبه إلى ولاته وخطبه وتجوله في الاسواق بنفسه لمعالجة حالة الاحتكار الاقتصادي للبضائع، دليلاً على مراقبة ومتابعة الإمام(ع) للاحتكار ومحاربتة. فقد جاء في دعائم الإسلام: ان الإمام علي، امر رفاة احد قضائه على الاهواز، بالنهي عن الاحتكار وانه من ركب النهي، فأوجعه وعاقبه باظهار ما احتكر^(٣١). وجاء في المحلى لابن حزم: قال احد التجار من الكوفة: ((احرق لي علي بن ابي طالب، بيادر بالسواد كنت احتكرتها، لو تركها لربحت فيها مثل عطاء الكوفة))^(٣٢). وفي المصدر نفسه: لقد احرق علي بن ابي طالب طعاماً محتكراً بقيمة مائة الف دينار^(٣٣).

كذلك اشار(ع) إلى منع الاحتكار بشكل مباشر في عهده للأشتر، وفيه مضامين منع الاحتكار، ووضع عقوبة لمن يتعامل بالاحتكار ويضر الناس ويستغلهم في غير اسراف بالعقوبة، ((واعلم مع ذلك ان في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضره للعامة، وعيب على الولاة، فأمنع من الاحتكار، فإن الرسول(ص) منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً، بموازين عدل وأسعار

لاتجحف بالفريقين من البائع والمبتاع، فمن قارف حكرة بعد نهيك اياه فنكل به وعاقبه (في غير اسراف))^(٣٤). ويتضح لنا من امر الإمام(ع) بالتنكيل والمعاقبة، دليل واضح على حرمة الاحتكار شرعاً، وذلك لعدم جواز اقامة العقوبة على المكروه.

يذكر باقر القرشي: ان الاحتكار يثبت في سبعة اشياء: الحنطة والشعير، والتمر والزبيب، والسمن والزيت، والملح. فإذا احتكرها الشخص ولم توجد عند غيره، وجب على الدولة ان تستولي عليها ان اجحف صاحبها بالسعر^(٣٥).

يقول الإمام(ع): ((الاحتكار رذيلة))^(٣٦). و: ((الاحتكار شيمة الفجار))^(٣٧). و: ((المحتكر محروم من نعمته))^(٣٨). و: ((كن مقتدراً ولا تكن محتكراً))^(٣٩). و: ((الاحتكار داعية الحرمان))^(٤٠).

يقول الناصري: ان الإمام(ع) يرى ان حماية الأمة من الاحتكار والغش ورعاية التجار وتنظيمها بما يكفل مصالح الجميع، هي من فرائض الإسلام ومن واجبات ائمة المسلمين وقادتهم، ومصدر هذا الاهتمام والتحذير هو صريح احكام الله التي تواترت بها الاحاديث، كقوله(ص): ((لا يحتكر الطعام الا خاطيء وانه ملعون)). فالإمام(ع) لم يكتف بالوصايا والعهود، وانما كان يمارس المراقبة والتفتيش بنفسه في الاسواق والتجمعات، كما مر بنا، ويواصل التحذيرات ويهدد بأشد العقوبات، فقد مارس معاقبة المحتكرين بنفسه، وانه كان شديد البغض والشتان للإحتكار والمحتكرين. وهذا من اجلى مظاهر عدالة الحاكم ومسيرته الصالحة، وحرصه على مصالح الأمة وتنفيذ احكام الشريعة، من خلال وضع الضوابط والمراقبة المشددة للسوق ما يشمل ذلك من تنظيم المبيعات وتمييز المكاسب المباحة من المحرمة، وردع المتعدين على حدود الله وتحقيق مصلحة كافة الاطراف^(٤١).

من هنا نقول، ان الإمام علي(ع) قد اتخذ التدابير اللازمة للضرب على أيدي المستغلين والمحتكرين وطرح مبدأ من اين لك هذا ؟ وتابع وحارب جني المكاسب المحرمة والأرباح الطائلة، من خلال أتباع سياسة المراقبة والأشراف المباشر على مجمل الحياة الاقتصادية ومنها السوق، بفعاليته وتأثيره المباشر بحياة الناس، على أساس انه مكان لتبادل الحاجات وتوفيرها للناس من غذاء ولباس...

ثم المرحلة الالهة والاكثر فاعلية في فكره العسكري ، الا وهي فترة خلافته ((٣٥هـ / ٦٥٥م - ٤٠هـ / ٦٦٠م)) التي تميزت بانها فترة حروب مستمرة خاض خلالها ثلاث حروب كبيرة ، فضلا عن مجموعة من الحروب الصغيرة كانت الميدان التطبيقي لمرحلة الاعداد والتجربة التي كانت زمن رسول الله (ص) .

ان الذي يميز حروب الامام علي (عليه السلام) انها كانت مع فئات مسلمة وهذا مما يتطلب ايجاد فكر خاص في التعامل مع هذا الواقع ، لولا الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) فما علم كيف يعالج هذا الموقف ولولا سياسته المحكمة وفكره العسكري الواسع ، لاجتاحت الدولة الإسلامية عواصف وأعاصير ليس من المستبعد ان تطيح بها ، وتنتهي وجود الاسلام ، فكان بمثابة الوند الذي لولاه لزاغت الارض باهلها فاصبح بفكره العسكري اساسا لاستمرار وجود الاسلام وكان البلسم الذي وضع على تلك الجراح ، التي اصابت جسم الامة وكادت تؤدي بحياتها.

ولا نبالغ بالقول ان هذه الدراسة هي غوص في بحر لحي وعميق ، وكانها دراسة لعالم باجمعه وليس لجانب واحد من حياة شخصية واحدة ، وهذه هي الصعوبة الرئيسة التي واجهتني في هذا البحث لان عظمة الامام علي (عليه السلام) لا يمكن ادراكها ومعرفة حقيقتها ، وهو الذي عجزت العقول عنه ، وجفت الاقلام في الكتابة فيه وعجزت الالسن عن التكلم بفضائله ، فكيف بي عبدا عاجزا عن الوقوف أمام هذه العظمة .

وما عساي ان اكتب فيها وقد سبقني الكثير بذلك ، ولكن محاولة بسيطة ومتواضعة لدراسة جانب من جوانب هذه الشخصية جاءت اطروحتي هذه ((الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) دراسة في فكره العسكري)) عسى ان نوفق لابرار هذا الجانب ولو بالمستوى الذي يتناسب مع قدرنا لا مع قدره (عليه السلام) .

الهوامش:

- ١- ابن هشام ، السيرة النبوية ، ٢٢٨/١ ، البلاذري ، انساب الاشراف ، ٩٠/٢ ، ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ٣٨/١ ، ابن طاووس ، الطرائف ، ١٧/١ ، ابو الفداء ، المختصر ، ١١٦/١ ، الديلمي ، ارشاد القلوب ، ٢١٢/٢ ، ابن حجر ، فتح الباري ، ٧١/٧ .
- ٢- ابو نعيم الاصفهاني ، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ، مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٣٠٠ .
- ٣- جلال الدين السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .
- ٤- ابن عساكر ، تاريخ مدينة دمشق ، مصدر سابق ، ج ٤٢ ، ص ٤٧٧ .
- (*)- تقبلون: تكفلون، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١١، ص ٥٤٤ .
- ٥- المفيد، الامالي، مصدر سابق، ص ٤٠٤ .
- (**)- الابرار: التابل، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١١، ص ٤٠٤ .
- (***)- الحرف: حب كالحردل، انظر: المصدر نفسه، ج ٩، ص ٤٥ .
- ٦- ابن ابي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٩٩ .
- ٧- جورج جرداق، الإمام علي(ع)، صوت العدالة الانسانية، مصدر سابق، ص ١١٤-١١٥ .
- ٨- المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
- ٩- ابي بكر بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج ٧، ص ٣٧ .
- ١٠- احمد بن حنبل، فضائل الصحابة، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ج ١، ص ٥٣١، ح ٨٨٣ .
- (*)- الخلات: الحاجة والفقر، انظر: مبارك بن مبارك، النهاية في غريب الحديث والاثر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٧٢ .
- ١١- محمد باقر المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، مصدر سابق، ج ٣٣، ص ٤٩٧ .
- ١٢- ابي محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، مصدر سابق، ص ١٣٢ .
- ١٣- ابي جعفر بن يعقوب الكليني، اصول الكافي، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٠٦ .
- (*)- ختر: الغدر، انظر: مبارك بن مبارك، النهاية في غريب الحديث والاثر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩ .
- ١٤- عبد الواحد الأمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٧٠ .
- ١٥- ابن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢١٠ .

- ١٦ - لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٧٣٠.
- ١٧ - محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٠.
- ١٨ - لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٧٣٢.
- ١٩ - المصدر نفسه، ص ٧٣٢.
- ٢٠ - صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٣.
- (*) - ظلف: أي متزه او نزيه النفس، انظر: محمد بن محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مصدر سابق، ج ١٢، ص ٣٦٧.
- ٢١ - المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي اكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د.ت)، ص ١٦٠.
- ٢٢ - حسين علي المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٦٧.
- ٢٣ - المفيد، الامالي، مصدر سابق، ص ١٩٧.
- (*) - الكناسة: محلة في الكوفة.
- ٢٤ - النعمان محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والاحكام، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٣٨.
- ٢٥ - ميرزا النوري الطبرسي، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٣.
- ٢٦ - النعمان محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والاحكام، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٣٨.
- ٢٧ - احمد بن محمد بن حنبل، فضائل الصحابة، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٤٧، ح ١٩.
- ٢٨ - محمود بن عمر الزمخشري، ربيع الابرار ونصوص الاخبار، تحقيق: سليم النعيمي، (قم، منشورات الشريف الرضي، ١٤١٠هـ)، ج ٤، ص ١٥٤.
- (*) - سورة القصص: الآية ٨٣.
- ٢٩ - ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج ٨، ص ٥.
- ٣٠ - علي صلاح، الحكم والادارة في نهج الإمام علي (ع)، مصدر سابق، ص ٩٧.
- ٣١ - النعمان محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والاحكام، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٦.
- ٣٢ - علي بن احمد بن سعيد "ابن حزم" المحلى، (بيروت، دار الفكر، د.ت)، ج ٩، ص ٦٥، المسألة ١٥٦٧.

- ٣٣ - المصدر نفسه، ج ٩، ص ٦٥، المسألة ١٥٦٧.
- ٣٤ - الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح: محمد عبدة، (مصر، مطبعة الاستقامة، د.ت)، ج ٣، ص ١١٠.
- ٣٥ - باقر القرشي، النظام السياسي في الإسلام، مصدر سابق، ص ٦٤.
- ٣٦ - عبد الواحد الأمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، مصدر سابق، ج ١، الحكمة ١١١.
- ٣٧ - المصدر نفسه، ج ١، الحكمة ٦٦.
- ٣٨ - المصدر نفسه، ج ١، الحكمة ٤٦٤.
- ٣٩ - المصدر نفسه، ج ٦، الحكمة ٩٣٤٩.
- ٤٠ - المصدر نفسه، ج ١، الحكمة ٢٥٥.
- ٤١ - محمد باقر الناصري، علي ونظام الحكم في الإسلام، مصدر سابق، ص ٩١.